14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
2
24 صفحة ▫ الخميس 22 يوليو 2010م ▫ الموافق 10 شعبان 1431 هـ ▫ العدد 14888 ▫ السنة الثانية والأربعون

تدشين العمل بقسم العمليات في مستشفى الحيمة الداخلية بصنعاء

▫ صنعاء / سبأ:

دشن العمل يوم أمس الأربعاء بقسم الجراحة العامة بمستشفى الحيمة الداخلية بإجراء ثلاث عمليات جراحية كبرى للمرة الأولى.

وأوضح مدير عام مكتب الصحة والسكان بالمحافظة الدكتور خالد عبده المنتصر أن هذه الخطوة تأتي في إطار تأهيل المستشفيات الريفية لتصبح جاهزة لاستقبال الحالات المرضية وإجراء العمليات الجراحية الكبرى دون الحاجة للسفر إلى المدن الكبرى.

وأشار المنتصر إلى أن تأهيل المستشفيات يأتي في إطار برنامج شامل تسعى من خلاله قيادة المحافظة ومكتب الصحة بدعم من وزارة الصحة العامة والسكان إلى تأهيل تسعة مستشفيات على مستوى المحافظة تم حتى الآن تشغيل ستة منها تشغيلا كاملا بما فيها غرف العمليات.

وأشاد مدير عام مكتب الصحة والسكان بالمحافظة بالجهود التي بذلها مكتب الصحة بالمديرية في تجهيز المستشفى ليصبح مؤهلا لاستقبال الحالات المرضية المختلفة وإجراء العمليات الجراحية الكبرى بعد تجهيزه بالمعدات والأجهزة الفنية اللازمة.

مدير مكتب الصحة بمديرية الحيمة الداخلية الدكتور عبد الكريم غبش من جانبه أوضح أن افتتاح قسم العمليات يأتي ثمرة لزيارة محافظ المحافظة نعمان احمد دويد للمستشفى خلال الشهر الماضي والتي وجه خلالها بدعم تشغيل المستشفى بالشكل المطلوب في إطار تبنيه دعم القطاع الصحي في المحافظة بشكل عام.

وأوضح غبش أن المديرية على استعداد كامل لتشغيل المستشفى على مدار الساعة لتقديم الخدمة اللازمة للمواطنين.

في اجتماع اللجنة الفنية للمكتب التنفيذي الوزاري للأولويات:

إقرار تنفيذ الأولوية الثانية المتعلقة بضمان وجود العمالة اليمنية في أسواق الخليج

التأكيد على ضرورة قيام القطاع الخاص بدور أوسع في تنفيذ الأولويات العشر

▫ صنعاء / سبأ:

أقرت اللجنة الفنية للمكتب التنفيذي الوزاري للأولويات الرؤية المقدمة من الشركة الاستشارية العالمية لتنفيذ الأولوية الثانية المتعلقة بضمان وجود العمالة اليمنية في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، بعد استيعاب الملاحظات المقدمة من القطاع الخاص والوزارات والجهات ذات العلاقة تمهيدا لرفعها للمكتب التنفيذي للمناقشة والإقرار.

وأكدت اللجنة في اجتماعها أمس برئاسة أمين عام مجلس الوزراء رئيس اللجنة عبد الحافظ ناجي السمة أن هذه الرؤية سيتم عكسها بعد إقرارها من المكتب التنفيذي الوزاري للأولويات في مهام عملية توزع على القطاع الخاص والجهات الحكومية ذات العلاقة.

وتستهدف الرؤية التي قيمت فرص العمل في دول مجلس التعاون الخليجي، توفير حوالي 6 .3 مليون فرصة عمل لليمنيين في دول مجلس التعاون الخليجي بحلول عام 2020م لتمكين اليمن من امتصاص البطالة والوصول بها إلى تحت مستوى 10 بالمائة.. مؤكدة وجود طلب كبير لاستيعاب أعداد كبيرة من العمالة خاصة في السعودية والإمارات وقطر.

وراعت الرؤية تحقيق التوازن بين التأثير سريع وقصير المدى والاستدامة على المدى الطويل لتنفيذ هذه الأولوية، والاستفادة من احتياجات دول مجلس التعاون الخليجي لتوظيف العمالة منخفضة ومتوسطة المهارات، حيث تستهدف خلال الفترة الأولى الممتدة من 6-12 شهراً تدريب وإرسال 20 - 40 ألف عامل يمني من ذوي المهارات المتوسطة والمنخفضة للعمل في السعودية والإمارات وقطر.

فيما تستهدف خلال الفترة 2 - 5 سنوات 200 - 400 ألف عامل، وفي الفترة الطويلة المدى 6 - 10 سنوات تدريب وإرسال 2 - 4 ملايين عامل بالتوسع إلى بقية دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها.

وعرضت الرؤية القدرات التنافسية التي تحظى بها العمالة اليمنية لاستيعابها في دول الخليج التي ستشهد نمواً اقتصادياً قوياً خلال السنوات القادمة، إضافة إلى ما تضمنته من تحليل لسوق العمل اليمني وفرص استيعابها خلال الفترة القادمة، والإمكانيات الموجودة لزيادة اعداد العمالة اليمنية في دول الخليج.

وفي الاجتماع أشاد أمين عام مجلس الوزراء رئيس اللجنة الفنية للمكتب التنفيذي الوزاري للأولويات بما تضمنته الرؤية المقدمة من الشركة الاستشارية من خطوات عملية وتحليل دقيق لسوقي العمل المحلية والخليجية وآفاق الاستفادة من فرص العمل المتاحة داخليا وخارجيا بإعداد وتأهيل القوى العاملة وفقا لمتطلبات سوق العمل.. مؤكدا أن التدريب والتأهيل هو نقطة الانطلاق نحو تحقيق هذه الغاية.

ولفت السمة إلى أهمية الاسترشاد بالتخصصات والمهن والمهارات المطلوبة في أسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي لتوجيه التدريب والتأهيل لبناء قدرات القوى العاملة اليمنية بما يواكب هذه الاحتياجات.. مشيرا إلى توفر فرص لاستيعاب العمالة اليمنية في دول الخليج ليس فقط الماهرة وإنما وبشكل أكبر العمالة محدودة المهارة، ما يساند جهود الحكومة الرامية إلى امتصاص البطالة واستيعاب الأعداد المتزايدة من القوى العاملة سنويا.

وشدد أمين عام مجلس الوزراء على أهمية دور القطاع الخاص في هذا الجانب سواء في توفير فرص العمل للشباب اليمني أو الاستثمار في التعليم والتدريب وتصدير مخرجاته من فائض العمالة الفنية إلى الخارج.. وقال» كما نؤكد ضرورة أن يلعب القطاع الخاص دوراً أوسع في المجهود الشامل لتنفيذ الأولويات العشر في إطار الشراكة الفاعلة مع الحكومة وباعتبار ذلك الطريقة الوحيدة لضمان تحقيق الأهداف المتوخاة من الأولويات».

وأكد السمة أن النجاح في تنفيذ هذه الأولوية هو عنوان لنجاحات متعددة الأوجه، في تفعيل الاقتصاد لتأمين فرص عمل للمواطنين محليا أو خارجيا وتحسين مستواهم المعيشي وفق سياسات واضحة.. مشيرا إلى أن هذه الرؤية سعت إلى وضع المصاعب الحالية في إطارها الصحيح للانطلاق عمليا نحو معالجة التحديات الراهنة وتحديد الرؤى لما يجب أن يرتقي إليه الكادر البشري وكيفية الاستفادة منه.

وأوضح رئيس اللجنة الفنية للمكتب التنفيذي الوزاري للأولويات أن الثروات الطبيعية لم تعد وحدها التي تتحكم بالمصير الاقتصادي لأي بلد، بل أصبح هناك ميزات تفاضلية جديدة يمكن أن تخلق مجالات واسعة للنمو والتقدم، كالاستفادة من الثروة البشرية وما يستوجبه ذلك من تحويل هذا التحدي المستجد إلى فرصة على الصعيد الاقتصادي.

وقدم المشاركون في الاجتماع من اللجنة الفنية للأولويات والقطاع الخاص ووزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل والتعليم الفني والمهني عدداً من الملاحظات الهادفة تطوير الرؤية الخاصة بتنفيذ الأولوية المقدمة من الشركة الاستشارية.

حضر الاجتماع وكيل أول وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عبده الحكيمي وعدد من الوكلاء والمختصين بالجهات ذات العلاقة، وممثلو عن القطاع الخاص والشركة الاستشارية العالمية.

السمة يترأس اجتماع اللجنة الفنية للمكتب التنفيذي الوزاري للأولويات / إرشيف

الإرياني : الإستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع المياه كانت خطوة أساسية لمواجهة التحديات المائية في اليمن

▫ صنعاء / سبأ :

أكد وزير المياه والبيئة المهندس عبدالرحمن فضل الإرياني أهمية إيجاد نظام يتصف بالكفاءة وقائم على المعلومات من الميدان لتقييم الاستراتيجيات والخطط المتعلقة بقطاع المياه في اليمن.

وقال الوزير في ورشة العمل الخاصة التي عقدت أمس بصنعاء لعرض النتائج الأولية لتقييم نظام المراقبة والتقييم الحالي المتعلق بالإستراتيجية الوطنية المحدثة لقطاع المياه وبرنامجها الاستثماري إن الإستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع المياه التي وضعت في 2005م كانت خطوة أساسية لمجابهة التحديات التي تواجه قطاع المياه في اليمن .

ولفت في الورشة التي نظمتها السكرتارية الفنية لتعزيز الإصلاح لقطاع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون الفني (GTZ) إلى أنه جرى تحديث الإستراتيجية وإقرارها من قبل لجنة وزارية تمهيدا لتقديمها لمجلس الوزراء لإقرارها.

واوضح أن الوزارة وبدعم من المؤسسة الألمانية للتعاون الفني قامت بتقييم نظام المراقبة الحالي للمراقبة والتقييم المتعلق بالإستراتيجية الوطنية المحدثة لقطاع المياه مع التركيز على تقييم الوضع المؤسساتي وتحليل نظم إدارة المعلومات.

وأكد الوزير الإرياني انه بناء على نتائج هذه الورشة سيتم تحديد الإجراءات والخطوات اللاحقة لتحسين نظام المراقبة والتقييم بالمؤسسات والهيئات التابعة للوزارة في أطار الإستراتيجية المحدثة.

من جهتها أبدت ممثلة المؤسسة الألمانية للتعاون الفني بربارة جيرهاجر استعداد المؤسسة الألمانية لمواصلة دعم وزارة المياه والبيئة في متابعة الإستراتيجية المحدثة وتطويرها.

وجرى خلال الورشة تقديم عروض عن الدعم الفني المقدم من (GTZ) لنظام مراقبة وتقييم الإستراتيجية الوطنية المحدثة لقطاع المياه ، وكذا نتائج نظام المراقبة والتقييم القائم ومناقشتها من قبل المشاركين الذين تم تقسيمهم إلى مجموعات عمل.

حضر الورشة وكيل وزارة المياه والبيئة لقطاع المياه المهندس عادل الحداد ووكيل وزارة الزراعة والري احمد العشلة ورئيس المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي المهندس فؤاد عبداللطيف وممثلون عن وزارة التخطيط والتنمية والصندوق الاجتماعي والبنك الدولي والهيئات والمؤسسات التابعة لوزارة المياه والبيئة.

عبدالرحمن فضل الإرياني

ورشة عمل بصنعاء حول تطوير الزراعة الحضرية والأمن الغذائي

▫ صنعاء / سبأ:

بدأت بصنعاء يوم أمس الأربعاء ورشة عمل حول تطوير الزراعة الحضرية والأمن الغذائي بمشاركة 100 مشارك من الجهات ذات العلاقة بالزراعة الحضرية.

وتهدف الورشة التي تنظمها الجمعية اليمنية لتنمية الزراعة المستدامة بالتعاون مع مكتب الزراعة والري بمحافظة صنعاء والاتحاد التعاوني الزراعي ، إلى التعريف بالأنشطة الزراعية التي تم البدء بتنفيذها في الزراعة الحضرية وأهميتها في المساهمة في الأمن الغذائي، إضافة إلى توعية المزارعين والمواطنين بأهمية المشاركة الفاعلة في تنفيذ أنشطة الزراعة الحضرية.

وتناقش الورشة على مدى يومين عددا من أوراق العمل حول إنتاج وإكثار البذور البلدية وأهميتها والحفاظ عليها، وإنتاج الشتلات من الخضروات واستدامة الفعاليات بإنشاء مشاتل مجتمعية ومشتل مركزي.

وتتضمن الورشة مناقشات ومقترحات لتطوير وتحسين أداء المشروع وتفعيل دور منتدى الزراعة المطرية والثروة الحيوانية في الأمن الغذائي.

وفي الافتتاح أكد وكيل محافظة صنعاء علي محمد شريم أهمية تشجيع الزراعة الحضرية وتوعية المواطنين بممارسة هذه الزراعة لدورها في الأمن الغذائي.

وأشار إلى ضرورة تكاتف الجهود والتنسيق بين مختلف الجهات ذات العلاقة من أجل تطوير وتنمية الزراعة الحضرية والاستفادة من الظروف البيئية المناسبة نتيجة هطول الأمطار الغزيرة على معظم محافظات الجمهورية.

وقال:«يجب علينا الاستفادة من مياه الأمطار وأن تسعى الجهات المعنية إلى تنفيذ الدراسات الخاصة بحصاد مياه الأمطار واستغلالها في الري لاسيما ري محاصيل الخضروات والفاكهة وبما يسهم في تطوير أنشطة الزراعة الحضرية بمحافظة صنعاء لتمثل بدورها نموذجا يساعد على نشر الزراعة الحضرية في المحافظات الأخرى».

وأشار وكيل المحافظة إلى دور وسائل الإعلام في التوعية ونشر المعارف والمعاملات الزراعية، لافتا إلى أهمية إثراء الورشة بالنقاشات والمقترحات التي تسهم في الخروج برؤية واضحة ومحددة تسهم في تطوير الزراعة الحضرية والاستفادة منها في توفير الأمن الغذائي.

من جانبه أشار وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لقطاع التنمية علي صالح عبد الله إلى أهمية توسيع أنشطة الزراعة الحضرية لتكون عاملا مساعدا للقطاع الزراعي كمصدر أساسي للأمن الغذائي.

ولفت إلى أهمية تنفيذ مثل هذه الورشة كونها تناقش قضايا ذات أهمية بالغة كالزراعة الحضرية التي تساهم في تقنين استخدامات المياه.

وأشاد بدعم مشروع الـ (جي تي زد) الذي يهتم بالزراعة الحضرية في اليمن بما يمكن هذه الزراعة من استعادة نشاطها بالشكل المطلوب .

رئيس الجمعية اليمنية لتنمية الزراعة المستدامة الدكتور أمين الحكيمي بدوره استعرض أنشطة الجمعية في مجال الزراعة الحضرية وفوائدها المختلفة لاسيما ما يتعلق بالأمن الغذائي.

وبين أن الزراعة الحضرية تسهم في الحفاظ على الأصول الوراثية لأصناف محاصيل الخضروات والفاكهة وأهميتها في الحفاظ على المعارف الزراعية التقليدية التي كان يمارسها الآباء والأجداد.

وأشاد الدكتور الحكيمي بدور مشروع الـ (جي . تي . زد) في دعم أنشطة الجمعية بما يعزز دورها في تحقيق أهدافها المتمثلة في توثيق المعارف المحلية ونشرها والاستفادة منها لتنمية الزراعة المستدامة والإسهام بالدراسات والأبحاث العلمية والتطبيقية في مجال البيئة والزراعة المستدامة، فضلا عن جهود الجمعية في تنمية الأنشطة والمهام المشتركة في مجال الزراعة المستدامة مع الجهات المحلية والخارجية.

ولفت إلى أن الجمعية ستقوم بتدشين توزيع 20 ألف شتلة من أنواع الخضار البلدي كالطماطم والبسباس على المزارعين في محافظة صنعاء للإسهام في نشر وتطوير الزراعة الحضرية في المحافظة لتكون أنموذجا للزراعة الحضرية لمختلف محافظات الجمهورية .

فيما ألقيت كلمتان من قبل عضو المكتب التنفيذي للاتحاد التعاوني الزراعي احمد عبدالملك ومنسق مشروع الـ (جي . تي . زد) فايزة هشام هادي، أشار فيهما إلى أهمية المشروع الذي يهتم بالزراعة الحضرية، إلى جانب دور الجمعية في استعادة التراث الزراعي الخصيب لليمن.

وفي الورشة تم تأكيد استعداد الاتحاد التعاوني الزراعي لدعم أنشطة الجمعية اليمنية لتنمية الزراعة الحضرية من خلال توفير شبكات ري للمناطق الريفية الواقعة في إطار أنشطة الجمعية وبأسعار مدعومة بواقع 50 بالمائة لمساندة جهود الجمعية في توسيع أنشطتها على مختلف محافظات الجمهورية.

يشار إلى أن الجمعية اليمنية لتنمية الزراعة الحضرية إحدى الجمعيات التعاونية الزراعية التي تساهم في تطوير التنمية الزراعية في اليمن من خلال تنفيذ العديد من الأنشطة الزراعية في العديد من المجالات منها إعداد الدراسات والبحوث الزراعية وأنشطة تحسين البذور والإنتاجية وغيرها.

حضر الافتتاح مدير عام مكتب الزراعة والري بمحافظة صنعاء المهندس بشير الأصبحي وعدد من المسؤولين.

جانب من الحضور

خلال بدء الورشة